

# مداولات

## المحكمة الدستورية

مداولة مؤرخة في 23 ذي الحجة عام 1446 الموافق 19 يونيو سنة 2025، تتعلق بإثبات حالة شغور منصب رئيس المحكمة الدستورية.

إن المحكمة الدستورية،

- بناء على الدستور،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 22-93 المؤرخ في 5 شعبان عام 1443 الموافق 8 مارس سنة 2022 والمتعلق بالقواعد الخاصة بتنظيم المحكمة الدستورية، لا سيما المواد 6 و7 و8 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 25-02 المؤرخ في 5 رجب عام 1446 الموافق 5 جانفي سنة 2025 والمتعلق بنشر التشكيلة الاسمية للمحكمة الدستورية بعد تجديدها النصف الأول،

- وبمقتضى النظام الداخلي للمحكمة الدستورية المؤرخ في 10 صفر عام 1444 الموافق 6 سبتمبر سنة 2022، لا سيما المادتان 6 و7 منه،

- وبناء على الرسالة الخطية للسيّد عمر بلحاج، رئيس المحكمة الدستورية المقدمة إلى السيّد رئيس الجمهورية، بتاريخ 19 يونيو سنة 2025 التي يلتمس من خلالها الإغفاء من رئاسة المحكمة الدستورية لأسباب شخصية،

- وبعد الاطلاع على البيان الصادر عن رئاسة الجمهورية المؤرخ في 19 يونيو سنة 2025 والمتضمن قبول السيّد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، لطلب السيّد عمر بلحاج الإغفاء من رئاسة المحكمة الدستورية،

### تصدر المداولة الآتي نصها :

**المادة الأولى :** تُثبت حالة شغور منصب رئيس المحكمة الدستورية.

**المادة 2 :** تتولى السيدة ليلي عسلاوي، باعتبارها العضو الأكبر سنا، رئاسة المحكمة الدستورية بالنيابة إلى غاية تعيين رئيس جديد.

**المادة 3 :** تبلغ نسخة من هذه المداولة إلى رئيس الجمهورية.

**المادة 4 :** تنشر هذه المداولة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بهذا تداولت المحكمة الدستورية في جلستها المنعقدة بتاريخ 23 ذي الحجة عام 1446 الموافق 19 يونيو سنة 2025.

### رئيسة المحكمة الدستورية بالنيابة

ليلى عسلاوي

- بحري سعد الله، عضوا،

- مصباح مناس، عضوا،

- نصر الدين صابر، عضوا،

- عبد الوهاب خريف، عضوا،

- بوزيان عليان، عضوا،

- عبد الحفيظ أسوكين، عضوا،

- عمار بوضياف، عضوا،

- أحمد بنيني، عضوا.